## كتاب أمّ القواعد[1] وما انطوت عليه من العقائد

ذكر فـي هذه الترجمة القاعدة الأولـى من قواعد الإسلام الـخمس، وهي الشهادتان وما اشتملت عليه من العقائـد، فذكر العقائد وبراهينها، ثمّ ذكر أنّ جميعها مندرج فـي كلمة التوحيد.

ولـمّـا كانت بقية القواعد الأربع الـمذكورة بعدها مبنيّة عليها ولا يصحّ شيء منها إلّا بعد وجودها كمـا يقول بعدُ:

........................................ وهـــــي الشـــــهادتان شرط الباقيــــات

سمّـاها القواعد، فهي شرط شرعيّ لصحّة بقيّة القواعد، كمـا أنّ وجود الأمّ شرط عاديّ فـي وجود الولد.

قوله:

يَـجِـــــــبُ لله[2] الْوُجُـــــودُ وَالْقِـــــدَمْ كَـــذَا الْبَقَـــاءُ وَالْغِنَـــى الْـمُطْـــلَقُ عَــمْ
وَخُلْفُـــــهُ لِـخَلْـــــقِهِ بِـــــلاَ مِثَـــالْ وَوَحْـــدَةُ الـــذَّاتِ وَوَصْـــفٍ وَالْفِعَـــالْ
وَقُـــــدْرَةٌ إِرَادَةٌ عِلْــــــمٌ حَيَــــاةْ سَـــمْعٌ كَـــلاَمٌ بَصَـــرٌ ذِي وَاجِبَـــاتْ

لـمّـا ذكر الناظم فـي مقدّمة كتاب الاعتقاد أنّ معرفةَ الله تعالـى بالصفات التي نصب تعالـى الـدليل عليهـا واجبـةٌ شرع هنا فـي ذكر تلك الصفات، وقسمها كغيره إلـى ثلاثة أقسام:

قسم واجب فـي حقّه تعالـى، بمعنى أنّ وصفه تعالـى واجب عقلًا لا يُتصوَّر فـي العقل عدمُه[3]، وهي التـي ذكـر فـي هذه الأبيات الثلاثة.

---

(1) أي هذا كتاب مباحث أمّ بقيّة القواعد، وفـي قوله: (أمّ) استعارة تصريـحيّة، قرينتها الإضافة إلـى القواعد.

(2) (يـجب الله) اللّام للاختصاص، أي وجوبا معيّنًا مـختصًّا بالله ثلاث عشرة صفة علـى ما اقتصر عليه.

(3) قوله: (لا يُتصوَّر) اعتُرِض بأنّ العقل يَتصوّر عدم الواجب حتّى يمكنه الـحكم عليـه بالاسـتحالة. وأجيـب بـأنّ الــمراد بالتصوّر التصديق. ويَرِدُ عليه أنّه من باب الـمجاز أو الـمشترك، فلا بدّ من قرينة. والـمخلص أن يقال: إطلاق التصوّر علــى التصديق لا يـحتاج لقرينة؛ لأنّه اشتهر حتّى صار حقيقة عرفيّة أو كاد. كثيرا ما يقال: (عقلـي لا يتصوّر هـذا الكـلام)، أي: لا يقبله، ونحو هذا.

وقسم مستحيل عليه تعالى، بمعنى أنّ وصفه تعالى به محال عقلا لا يتصوّر في العقل وجوده، وهو ضدّ الصفات الواجبة، وإليها أشار بقوله بعدُ:

وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ هَذِهِ الصِّفَاتْ ..........................................

الأبيات الثلاثة أيضا.

وقسم جائز في حقّه تعالى، بمعنى أنّ وصفه تعالى به ليس بواجب ولا مستحيل، بل يجوّز العقلُ أن يوصف به تعالى وأن لا يوصف، وإليه أشار بقوله:

يَجُوزُ فِي حَقِّهِ فِعْلُ الْمُمْكِنَاتْ ..........................................

البيت.

فالقسم الأوّل الذي تعرّض له في هذه الأبيات ثلاث عشرة صفة:

الأولى ـ الوجود[1]: فوصفه تعالى بالوجود واجب لا يُتصوّر في العقل عدمه.

قال في شرح الصغرى: وفي عدّ الوجود صفة على مذهب الأشعريّ تسامح[2]؛ لأنّه عنده عين الذات، ليس بزائد عليها[3]، والذات ليست بصفة[4]، لكن لـمّا كان الوجود توصف به الذات في اللّفظ[5] ....................

---

(1) (الوجود) قدّمه لأنّه كالأصل بالنسبة إلى باقي الصفات، إذ الحكم بما يجب له تعالى وما يستحيل وما يجوز كالتفريع عليه، وقد اختلفوا في تحقيق معناه على أقوال ستّة ذكرها الشيخ يس في حواشي الصغرى، ومختار المحقّقين منها أنّها صفة نفسيّة للذات، كما يأتي.

(2) قوله: (وفي عدّ الوجود صفة تسامح) مراده بالتسامح مجاز الاستعارة، وعلاقته ما أشار إليه في قوله: (لـمّا كان الوجود) الخ، وحاصله: أنّ الوجود يكون وصفًا لفظيًّا كالصفة، ولـمّا حصلت المشابهة من هذه الحيثيّة صحّ إطلاق الصفة عليه، فيكون على هذا إطلاق الصفة عليه وعلى سائر الصفات استعمالًا للفظ الواحد في حقيقته ومجازه.

(3) قوله: (بزائد عليها) المتبادر أنّ هذه الجملة في معنى التأكيد لقوله: (عين الذات)، وفيه أنّ نفي الزيادة يصدق بأن يكون الوجود جزء الماهيّة، لكن لا قائل به كما صرّح به السيّد، وحينئذ فكان ينبغي عدم زيادته؛ لأنّه عنده عين الذات، إلّا أن يقال: لـمّا حكم عليه بالعينيّة المضافة إلى الذات ربّما أوهم التنافي؛ لِما اشتهر أنّ المضاف غير المضاف إليه، فنفى ذلك بقوله: (وليس زائدا) ولم يلتفت لصدقه على أنّه جزء؛ لعدم القائل به.

(4) قوله: (والذات ليست بصفة) أي فيكون الوجود ليس بصفة.

(5) قوله: (في اللفظ) لا في المعنى؛ لأنّه في المعنى غير الذات.

فيقال: (ذات مولانا موجودة) (1). صحّ أن يُعدّ صفة على الـجملة(2)..........

---

(1) قوله: (فيقال: ذات مولانا موجودة) فيه أنّ هذا من باب الأخبار لا من الوصف، فيكون الوجود وقع مـحكومًا بـه علـى الذات لا صفة لـها، ويـجاب بأنّ الـمحكوم به وصف فـي الـمعنى للمحكوم عليه، فالـمراد بالوصف فـي قوله: (لـمّا كـان الوجود توصف به الذات) الوصف ولو بحسب الـمعنى، ويلزم من حمل (موجودة) علـى الذات حمل مواطأة، كحمل هو هـو حمل الوجود عليها حمل اشتقاق، كحمل هو ذو كذا واتصافها بها فـي الـمعنى* قوله: (إن بعد إيمـان يـجعل).

* لعله من زيادة الناسخ. صالح مراد الهلالي.

(2) قوله: (علـى الـجملة) أي حال كون ذلك العدّ علـى الـجملة، أي الإجمال، أي حالة إجماليّة لـم يبيّن فيه كونـه صـفة فـي اللفظ أو فـي الـمعنى، فهو صادق بكونه صفة فـي اللفظ وبكونه صفة فـي الـمعنى، ولكن الـمراد أنّها صفة فـي اللفظ لا فـي الـمعنى؛ لأنّ الوجود غير الذات، وهذا تسامح مبنيّ علـى ما هو الظاهر من عبارة الشيخ، لا علـى تأويلهـا الـذي أطبـق عليـه الـمحقّقون، وذلك لأنّ قوله: (الوجود عين الذات) الـمراد به أنّ مفهوم الوجود والـموجود الـمعبّر عنه بالـذات شيء واحـد، فإنّه ظاهر البطلان، إذ الوجود معنى مصدريّ، وهو حالـة الشـيء الـمقابلة لعدمـه، والـموجود هـو ذو تلـك الـحالة، أي موصوفها ومـحلها القائمة هي به كمـا تقتضيه قاعدة اللغة من الفرق بين معنى الـمشتقّ والـمشتقّ منـه، وهـذا الـمشتقّ هنـا -أعني لفظ (موجود)- وإن كان بلفظ اسم الـمفعول هو بمعنى اسم الفاعل، فصـار الفـرق بـين معنـى الوجـود والـموجود كالفرق بين معنى القيام والقائم، فأنّى يتطرّق إلـى ذلك الإمام الـجليل احتمـال توهّم اتّـحادهما الذي لا يـخفى بطلانه علـى من له أدنى تمييز، ويوضّحه صحّة الإضافة بلا نزاع فـي قولنا -مـثلا-: وجـود زيـد جـائز، ولـو كـان الوجـود هـو ذات زيـد الـموجود لامتنعت الإضافة لامتناع إضافة الشيء إلـى نفسه، وإنّمـا الـمراد بذلك الـمنقول عن الأشعريّ وغيره من أنّ وجود الشيء عينه لا زائد عليه الردّ علـى أكثر الـمعتزلة، إذ قالوا: الـمعدوم الـممكن قبل وجوده شيء وذات متقرّر فـي نفسـه فـي الـخارج، إلّا أنّ الـممكنات قبل أن تكسى بنور الوجود كأشياء مـخبوءة فـي بيت مظلم ثمّ يفيض الله علـى ما يشاء منها نـور الوجود فتبرز للعيان، فالذوات الـموجودة عندهم تقرّر قبل الوجود، والفاعل الـمختار عندهم إنّمـا فعل الوجود لا الذوات. قال البدر الزركشي وهو يـجرّ بهم إلـى القول بقدم العالـم، وحيث كان الوجود عندهم عارضًا لذوات الـحوادث بعد تقرّرها فـي الـخارج أطلقوا أنّ الوجود زائد علـى ذات الـموجود فـي الـحادث والقـديم، وإن لـم يصـحّ تقـدّم ذات القـديم علـى وجوده؛ لأنّ الزيادة بحسب التعقّل حاصلة، والأشعريّ وغيره أرادوا الردّ عليهم فقالوا: وجود الشـيء عينه، أي بـه تـحقّقت عينه فـي الـخارج، فلا عين له فيه دونه، ولولاه لـم يكن شيئًا ولا ذاتًا ولا ثابتًا فـي الـحديث والقديم، فلـزم أن يكـون الفاعـل الـمختار فاعلا لذوات الـحوادث ووجوداتها جميعًا، لا لوجوداتها فقط، وهذا معنـى الـخلاف فـي أن الـمعدوم شيء أم لا؟ وأنّ مذهب أهل الـحقّ أنّه ليس بشيء.......................... =

وأمّا علـى مذهب من جعل الوجود زائدًا علـى الذّات كالإمام الرازي فعدّه من الصفات صحيح لا تسامح فيه.

---

= وإذا كان مراد الأشعريّ وغيره بالعينيّة ما ذكر من نفي تقرّر الذات فـي الـخارج بدونـه فهـم لا يمنعـون زيـادة الوجـود علـى الذات من حيث هي، بمعنى أنّ للعقل أن يلاحظ الذات مع قطع النظر عن الوجود وبالعكس.

وبهذا قال الرازي من أئمّة السنّة القائلين بأنّه ليس للذات تقرّر فـي الـخارج بدون الوجود؛ لأنّ الوجود زائد علـى الذات، فـلا يكون قوله مـخالفًا لـمـا قاله الأشعريّ فـي الـمعنى؛ لأنّ ما أثبتوه من زيادته ليس بمعنى ما نفاه الأشعريّ منهـا، فلـم يتـوارد الإثبات والنفي علـى مـحلّ واحد، بل الأشعريّ نفسه يثبت زيادته علـى الذات، بمعنى أنّه حـال لـــها وينفـي زيادتـه عليهـا، علـى معنى أنّ لـها تقرّرًا بدونه، ولا تناقض فـي ذلك، وهذا التحقيق هو الـمأخوذ من كلام السعد والتاج السـبكيّ وغيرهمـا، فعليك به، وبه يظهر لك أنّ قول م نقلا عن السنوسيّ أنّ فـي عدّ الوجود صفة علـى مذهب الأشعريّ تسامـحًا؛ لأنّه عنده عين الذات معكوس، بل فـي قول الأشعريّ أنّه عين الذات تسامح؛ لأنّه عنده زائد عليها، وإنّمـا دعـاه إلـى ذلـك التسـامح إبـراز العقيدة الـمناقضة للاعتزال قصدًا إلـى ردّه كمـا مرّ.